

ما لفر تواجد النازحين الإثيوبيين في عدن؟



عبد العزيز الديواني

طوابير للوصول إلى محافظة عدن. وبدلاً من أن تتخذ الشرعية إجراءات ترحيلهم أو حصرهم واحتجازهم في أماكن معينة ظللت بموقع المتفرج والمتربح لشيء ما قد يحدث أو أنها على علم بأهداف تلك المجموعات.

ومن ينظر إلى هؤلاء النازحين الإثيوبيين يجد أنهم من فئة الشباب وذوي البنية القوية والملاصحة العسكرية وهذا ما يدعونا إلى التخوف وأخذ الحيطة والحذر لاحتمال أن يقوموا بأعمال عداوية ونوبات عنف كالقتل والسرقة والاعتصام بهدف إثارة الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار في مدينة عدن وترويع مواطنيها الأمنيين وهم في غنى عن أي مشاكل من هذا النوع وربما هذا ما تسعى إليه بعض القوى التي لا تريد لعدن الخير والنعيم بالاستقرار والأمن.

إن على السلطات المحلية في محافظة عدن والمتمثلة في وزارة الداخلية والأمن بعمل إجراء فوري يحصر هؤلاء النازحين وتخصيص أماكن محددة لهؤلاء والتنسيق مع الأمم المتحدة لشئون النازحين أو توفير الحد الأدنى من الضروريات من المأكل والمشرب والسكن وإشعار حكوماتهم بكيفية العمل على ترحيلهم وعودتهم إلى أوطانهم.

هذه النزوحات الجماعية والكبيرة؛ حيث ما يلفت الانتباه أنه جرى عمل مخيمات في منطقة إب لتستقبل هؤلاء النازحين وبرعاية أممية؛ ولكن هذه المخيمات أصبحت مفتوحة يتحرك فيها هؤلاء النازحين بحرية بالإضافة إلى أن هؤلاء النازحين يفضلون البقاء والتواجد في مدينة عدن حتى ولو استدعى بهم الأمر بقاءهم في العراء تاركين جو محافظة إب الجميل متحلمين جو عدن الساخن مما يدل على أن هؤلاء النازحين لا يسعون إلى لقمة العيش والبحث عن مأوى وعيش كريم، بل إن وراء الأكمة ما وراءها. فهم يأتون قاطعين البحر ويتكبدون مشقة الطريق حيث يقطعون مسافات طويلة مشياً على الأقدام وبشكل

من الملفت للنظر هذه الأيام تواجد أعداد كبيرة من النازحين الأفارقة (الإثيوبيين) في شوارع مدينة عدن وأمام المخابز والمقاهي والمنزهات وغيرها من الأماكن البعيدة عن المساكن، الأمر الذي يثير التعجب والتساؤل عما وراء حقيقة تواجدهم وكيفية دخولهم إلى محافظة عدن والمناطق المجاورة لها في ظل ما تعانيه المحافظات الجنوبية المحررة من فقر ومجاعات وأزمات وخلافات ربما تنذر بحرب أهلية محتملة هذا إذا فقدت دول التحالف سيطرتها الأمنية والتحكم في زمام الأمور بشكل عقلاني وحكيم وبروح المسئولية والتي تقع على عاتقهم في هذه المرحلة من تطور العمليات العسكرية.. ولعل تواجد النازحين الشباب الإثيوبي في هذه الظروف والمشكلات المترابطة ربما يزيد الطين بلة، وسيعكس أزمة إنسانية ليس على الجنوبيين وحسب؛ بل يشمل النازحين أنفسهم.

تلك الظاهرة تدعو إلى التساؤل والاستغراب؛ لأنه من غير الطبيعي والمنطقي أن تنزح مجاميع من الناس من دول مستقرة سياسياً واقتصادياً مثل إثيوبيا إلى مناطق توتر وحرب ومجاعة مثل اليمن؛ إلا إذا كان هناك مآرب وأهداف سياسية تقف وراء

مدير عام الخدمات الطبية بوزارة الداخلية ومدير مستشفى الشرطة العام العميد الدحيمي لـ "الأمناء":

نطالب بفتح تحقيق لكشف هوية من قاموا بنهب المستشفى ونملك الأدلة الكافية بالمتورطين

الأمناء / سالمين دليو:

قال العميد الدكتور عبدالله محمد الدحيمي مدير عام الخدمات الطبية والاجتماعية بوزارة الداخلية ومدير مستشفى الشرطة العام لـ "الأمناء" بأن: "المستشفى تعرض لتدمير ممنهج ومتعمد وتم نهب كل ما كان يحتويه من ادوية واشعة ومختبرات وغرض ويعتبر هذا العمل امتداد لتدمير ما تبقى من عدن والمحافظات الجنوبية والتي عانت الامر في السنوات الأخيرة الماضية والهدف والغرض معروف وواضح للعيان وهو دخول كل مستفيدين من خدماتنا الطبية والاجتماعية اليأس والاحباط لعدم وجود اشياء جميلة تبعث عن امل ومستقبل افضل".

وأضاف: "قمنا بعد تحرير محافظة عدن والمحافظات الجنوبية بزيارة تفقدية للمستشفى فوجدنا كل شيء قد نهب ومن هنا وعلى منبر صحيفة "الأمناء" نطالب الجهات المختصة بوزارة الداخلية بالتحقيق في ملابسات حادث الاعتداء على المستشفى ونحن بدورنا سوف نقدم ما لدينا من أدلة تثبت من هم المتورطين في هذا الاعتداء السافر على المستشفى".

واتسپرد الدحيمي بالقول: "ومع كل ما عايناه في السنوات الماضية عدنا نلملم اوراقنا لكي نتمكن من الوقوف على ارجلنا مرة ثانية وبدأنا من الصفر مطلع عام 2017م، حيث جاءت فكرة بناء مستشفى جديد خلفاً عن القديم والذي تعرض للنهب والسلب والتدمير واقر بناء مستشفى جديد بتقنيات حديثة ومتطورة لقيادة وزارة الداخلية حيث شاركنا في اعادة الروح للخدمات الطبية بالوزارة نائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع ووكيل قطاع الموارد البشرية والمالية اللواء الركن عبدالله يحيى جابر كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المهندس احمد الميسري والذي منذ توليه الوزارة اعطى توجيهاته بالبدء بأنجاز مستشفى الشرطة العام الجديد من كل النواحي، وايضا لدينا توجه بفتح اقسام جديدة زيادة على ما كان عليه في السنوات الماضية".

وعن ممارسته عمل ادارة الخدمات الطبية والمستشفى قال الدحيمي: "لازلنا نمارس عملنا في جزء من المستشفى القديم حتى يعيننا الله من استلام المستشفى الجديد كما ان لدينا كادر طبي متخصص في كل التخصصات، وبحسب النظام والقانون سوف يستفيد من خدمات المستشفى في المقام الاول كل منتسبي وزارة الداخلية ومن كان من المواطنين سكنه قريب من المستشفى، ويبلغ عدد منتسبي المستشفى في جميع التخصصات 186 مستفيد في كل التخصصات هذا غير مستوصف حضرموت ومستشفى الشرطة العام بصنعاء وعدد الضباط والافراد 233 اضافة الى كوادر طبية في المناطق المحررة".

إعلان مناقصة

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (6) لسنة 2019م الخاصة بشراء مواد قرطاسية للمؤسسة (بتمويل ذاتي).



4. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.
5. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
6. توفر عينات ذات جودة عالية.
7. الالتزام بتوفير البطائق غير المنتهية.
- تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- فترة سريان العطاء (90) يوماً اعتباراً من يوم فتح المظاريف.
- يجب تقديم العطاءات إلى سكرتير لجنة المناقصات.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحاً) من يوم (الثلاثاء) الموافق: 10 سبتمبر 2019م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في القاعة الكبرى للتسويق والإعلام) بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.
- يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (40) يوماً من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني للمؤسسة (www.portofaden.net)

- فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: -
مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن / الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - إدارة المناقصات - سكرتير لجنة المناقصات - تليفاكس: +967-02-201541 +تلفون: +967-02-200168
• لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (10.000 ريال) يماني لا يرد.
• آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الخميس تاريخ: 5 سبتمبر 2019 م مع الأخذ بعين الاعتبار إجازة عيد الأضحى المبارك.
• يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:
1. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء، بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع وقدره (300 دولاراً أمريكياً) صالح لمدة (120) يوماً اعتباراً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
 2. صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
 3. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.